# المبحث الأول

# النظام الدولي و نهاية الصراع الأيديولوجي العالمي

## تعريف النظام الدولي

يقصد بالنظام الدولي تلك التفاعلات بين الفاعلين العالميين، والذي يتحدد وفق مجموعة غير محدودة من القواعد، ويشتمل هذا التعريف المبسّط على عناصر ثلاثة رئيسة: (قرني، هلال، 1994م، ص43-44)

1- إن الفاعلين العالميين، سواء الدول ذات السيادة أم غيرها كالمنظمات الدولية، أم هيئات المجتمع المدني، أشخاص القانون الدولي العام، أو الشركات متعددة الجنسيات – يتباينون من حيث قدراتهم، أو خصائصهم الهيكلية، أو أهدافهم.

2- تأخذ العلاقات بين هؤلاء الفاعلين أنماطا منتظمة من الصراع أو التعاون الدولي، وتتضمن جوانب مختلفة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية.

3- تحكم هذه العلاقات مجموعة من القواعد في إطار ما يعرف بالقانون والعرف الدوليين.

قد يكون من المهم قبل تناول التغير في النظام الدولي توضيح العلاقة بين النظام الدولي والسياسات الخارجية، فلكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام. ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى، ثم مستوى ثان يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته. (علوي، 2015م)، وقد شهدت الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية تميز النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت هناك مجموعة من القوى السياسية التي تتنافس وتتصارع فيما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم، مثل الدولة العثمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، وغيرها من القوى الأوروبية، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945م تغيّر النظام الدولي وتحوّل إلى نظام الثنائية القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وهو الصراع الذي يطلق عليه الحرب الباردة، واتسم الصراع نفسه

باستقطاب القوتين الأعظم (موسكو، وواشنطن) لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسين، وفي العام 1991م شهد العالم تحولاً مهماً عندما سقط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وعلى الفور تغيّر النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهي الحالة التي لا تزال سائدة في النظام حتى اليوم، إذ لا يوجد طرف دولي ينافس الولايات المتحدة، ولذلك يطلق عليها لدى خبراء العلاقات الدولية وعلماء السياسة بأنها القوة الأعظم في العالم.

وقد حاولت معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية أن تعطى تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول، ومثال ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من العراق وليبيا، وترى هذه الدراسات السياسة الخارجية للدول وكأنها نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية. ولكن هذه الرؤية اختلفت، حيث تؤكد الدراسات الآن على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة من عوامل داخلية بالأساس، بل إنها انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة معينة ويجعلها تغير من سياساتها ومؤسساتها الداخلية، ومن ثم تتغير وتتأثر سياساتها الخارجية. وبالتالي السبب الأساسي لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون مرجعه بالضرورة لأسباب داخلية كما يبدو ظاهرياً، بل إن مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي . (يوسف، 1999م، ص24–25)

وإذا كان النظام الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول، فمن المهم توضيح التغير الحادث في النظام الدولي، حيث يوجد اختلافات واسعة حول تشخيص التطورات التي حفلت بها الساحة الدولية خلال السنوات الماضية. وترجع هذه الاختلافات إلى الغموض الكامن في هذه التطورات ذاتها. وبعيداً عن هذه الاختلافات هناك تميز بين معنيين لمفهوم النظام الدولي، الأول يرتبط بالتفاعلات الفعلية وموازين القوى وتباين المصالح وتعدد الاستراتيجيات فيما بين الدول، وخاصة الكبرى منها، والثاني يقوم على القيم والقواعد المرعية وعلى القانون. وهذا التميز واضح في اللغة الإنجليزية حيث يستخدم مصطلح "System" لوصف المعنى الأول ومصطلح "Order" لوصف المعنى الثاني، وبرصد التحولات الراهنة في هيكل القوى على الساحة العالمية نجد ردة من حيث المضمون مقارنة بالمرحلة السابقة عليها، والتي تميزت بتوازن نسبى ومتحرك بين العملاقين. وهذه الردة ليست حركة ميكانيكية وإنما عملية جدلية، ولكنها تعكس - في نهاية - الأمر فرض علاقات هيمنة جديدة بين الأقوياء والضعفاء، أو بين القوى العظمى والعالم الثالث.(Rosenau,1990,p.p47-66)

## نهاية الصراع الإيديولوجي العالمي:

تتمثل أبرز التطورات الدولية في نهاية الصراع الأيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، وانهيار القوة السوفيتية في السياسة العالمية. لقد انتهى الاستقطاب الأيديولوجي بما يشبه الهزيمة الكاملة للشرق والانتصار الكامل للغرب، وترجع هزيمة الاشتراكية السوفيتية إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق. كما أن السياسات العدوانية المتطرفة للرئيس الأمريكي ريجان كان لها الفضل في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي، وأدت به في النهاية إلى التخلي عن الشيوعية. هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل باللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة وجمود الإدارة الاقتصادية، ويرى البعض بعض المؤشرات الإيجابية لنهاية هذا الصراع منها النظر إلى الصراعات الإقليمية والمحلية تبعاً لخصوصياتها بدلاً من النظر إليها من منظور الصراع الأيديولوجي والاستراتيجي العالمي الذي ميّز عصر الحرب الباردة، فضلاً عن المحافظة على السلام العالمي وحق البشرية في الحياة والتقدم بعيداً عن التهديد الدائم بالحرب النووية. (Fukuyamcii,1989, pp3-18)

ولكن على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما يمثله هذا من ضعف احتمالات حدوث حرب عالمية، فإن ذلك لم يحقق الاستقرار على الصعيد العالمي، بل إنه، على العكس من ذلك، أدى إلى انفجار الأوضاع على عدة مستويات، نذكر منها:

- نشوب صراعات إقليمية جديدة وتصعيد صراعات كان لها جذورها السابقة، وبخاصة بين الدول الأعضاء في (رابطة الدول المستقلة)، والصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو من مارس 1992م حتى نوفمبر 1995م، وغيرها من البؤر المتوترة في العالم، هذا إلى جانب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948م الذي يتذبذب ما بين لحظات استقرار وأوقات طويلة من عدم الاستقرار والتوتر. (توفيق، 1992م، ص 50-60)، وهنا نشير إلى أزمة الخليج الثانية عام 1991م وما ترتب عليها من أحداث ما زالت مستمرة إلى الآن. كل ذلك كان له أبلغ الأثر على السياسة الخارجية للدول العربية من أكثر من زاوية، منها الآتي (توفيق، 1992م، ص ص 87–90) :

أ. الانقسام الذي شهدته الدول العربية حول أسلوب وطريقة التعامل مع العراق. فنجد أن دول الخليج كانت تؤيد الإجراءات الانتقامية التي تتخذها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، بينما نجد دولاً أخرى ومنها مصر تطالب بضرورة إعادة النظر في حالة العقوبات المفروضة على العراق، وذلك تمهيداً لإنهائها.

ب. تأثرت السياسة الخارجية لدول الخليج بشكل واضح فيما يتعلق بتحديد العدو المفترض مواجهته، وحيث اعتبرت أن العراق يمثل العدو الأول لها، وهو ما يوضح التحول الذي شهدته أجندة السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية. ويؤكد ذلك أيضا توجيه دول الخليج لقواتها العسكرية تجاه دولة العراق. وهو ما يوضح اعتبارها أن العراق هو العدو الأول لها، ذلك حتى وإن صرحت في المناسبات الرسمية بأنها مستعدة لعودة العلاقات.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بناء على رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظماً غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق. (سليمان، 1998م، ص86-89)

## تطور النظام الدولي:

لقد أصبحت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام الدولي عقب معاهدة وستفاليا عام 1648م، من أهم الآليات التي عمل بها النظام في جميع المراحل التاريخية، حيث كان لظهور الدولة القومية في أوروبا أثر في ذلك من ناحية إفضائها إلي رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها، واندفاعها لتطور عوامل قوتها باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي المتدفق لديها، فأصبح التوازن بينهما عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز اي منهما علي حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها، وتم تأطير ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوترخت* عام 1713م، إن القاعدة الأساسية لتوازن القوى تتمثل في اعتبار الصراع الطابع المميز للعلاقات الدولية، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب وإنما في محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية علي حساب غيرها من الدول، ويترتب علي ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل علي تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخري واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تطوير قواها أو تجمعها في ائتلاف قوي او محور مضاد قادر علي مجابهة التحدي الصادر من الخصم. (إبراهيم، 2016م)

---

* **معاهدة أوترخت** هي مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف الأوروبية المتنازعة بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل لتنهي حرب الخلافة الأسبانية (1701-1713). أبرمت الاتفاقية بين ممثلي الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا وممثلي الملك فيليب الخامس ملك إسبانيا من جهة، وبين ممثلي المملكة المتحدة ودوق سافوي من النمسا من جهة أخرى.

إن ظهور النظام السياسي هو الذي قاد إلى نشوء العلاقات الدولية، وظهر أول ما ظهر في أوروبا بعد إنهيار نظام الإقطاع، وبرزت الدولة القومية أو الوطنية وبدأت معالم النظام السياسي الدولي في التكوين، إذ قبل ذلك انتشرت الحروب الدينية في أوربا، وقد تشكلت معالم النظام الدولي من خلال التوصل إلى معاهدة وستفاليا عام 1648م ووفقاً لهذه المعاهدة تم إنهاء الحروب الدينية في أوربا، ومنذ إبرام معادة وستفاليا في العام 1648م وحتى مطلع القرن العشرين كانت السياسة الدولية مرادفة للسياسة الأوربية، وهنا يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في مراحل النظام السياسي الدولي وهي: (ضياء الدين، 2005م).

**المرحلة الأولى: مرحلة توازن القوى من (1648-1914م) : تمتد منذ إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648م حتى اوائل القرن العشرين.**

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة 1648م والتي أنهت الحروب الدينية، وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى" ، وكانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي، فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت بعد، مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها. (بركات، 2004م)

ويسمي هذا النظام بتوازن القوى (Balance of Power) وهو يقوم علي وجود عدد من التحالفات أو المحاور التي تتكافأ قواها أو تكاد، وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم، ومن أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من التحالفات والتجمعات الدولية. (مقلد، 1999م، ص 26)، وتصف الرؤى الفكرية في علم السياسة الدولية هذه المرحلة (بالفوضى الدولية) والمقصود بذلك أن العلاقات الدولية تتسم بعدم وجود سلطة عليا فوق الدولة، ومن ثم فإن الدولة هي الحكم الأخير فيما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من سلوكيات، ما يجعل من العلاقات الدولية عملية صراعية بالأساس، ويمكن تلخيص خصائص هذه المرحلة بالعناصر التالية: (سليم، 2005م، ص 46-47)

1- الدولة هي الفاعل الرئيس، إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية بحكم امتلاكها عنصري القوة والسيادة، والنظام الدولي عبارة عن مجموعة من الدول ذات السيادة.
2- إن كل دولة تستطيع أن تفعل ما تراه مناسبا ومحققا لمصالحها، فالفوضى الدولية هي السمة المميزة لهذه المرحلة.

3- إن قضية الأمن أصبحت بمثابة القضية المحورية للنظام، حيث رأت كل دولة أن القوة هي الكفيلة للحفاظ على سيادتها.
4- لا يعني حالة الفوضى الدولية ديمومة الحرب، فقد عملت آليات قللت من نشوب الحرب، ولعل أهم هذه الآليات (توازن القوى) من خلال كوابح الرشادة، أي أن الدولة تتصرف بناء على حساب موضوعي للمكاسب والخسائر، واختيار البديل الأكثر تعظيما للمكاسب، أو تقليلا للخسائر، وقد ظهرت في تلك المرحلة نظريات الجيوبولتكس المختلفة، أشهرها نظرية ما كندر، وماهان، وسبيكمان وغيرها. ويعتبر إسماعيل صبري: "أن (آليات توازن القوى) سيطرت على العلاقات الدولية منذ قيام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا في سنة 1648م حتى أواخر الثلاثينات من القرن الماضي. (مقلد، 1999م، ص27).

# المبحث الثاني

# التّحول في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية

## 1945م حتى 2006م

### النظام الدولي الانتقالي منذ الحرب العالمية الثانية 1945م وحتى عام 1990م:

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تغيراً في مسار العلاقات الدولية نتيجة بروز قطبين وكتلتين مختلفتي التوجه والمصالح، وهما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى التنافس بينهما على زعامة العالم واستقطاب مناطق نفوذ إلى توتر العلاقات بينهما، وشهد عام 1947م إعلان مبدأ (ترومان) الذي كان الخطوة الأولى لشطر العالم إلى شطرين، ثم برنامج (مارشال) ودعوة الاتحاد السوفيتي إلى إنشاء (الكونفورم)*، وأدى كل ذلك لإندلاع الحرب الباردة الأولى (1947م – 1963م) التي كان تقسيم كوريا من أهم

* الكونفورم Conform : مكتب الإعلام الشيوعي آنذاك- للرد على أي تحرك في الكتلة الغربية.